

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة معالي

الدكتور عبد الواحد بلقزيز

كلمة معالي الدكتور عبد الواحد بلقرين

أمام

القمة العالمية للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ: 26 أغسطس 2002م

إن من دواعي الغبطة أن تتاح لي فرصة مخاطبة هذه القمة العالمية الهامة ، التي تلتئم في هذا البلد الأفريقي العظيم لتتداول في أمر هام يتوقف عليه إلى حدّ كبير مصير هذا الكوكب الذي نحيا عليه ، ومصيرنا ومصير أجيالنا من بعدنا . ويطيب لي في بداية كلمتي أن أتوجه إليكم - أيها السيد الرئيس - لأقدم لكم تهنئة منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتهنئتي الشخصية على انتخابكم لرئاسة أعمال هذه القمة . ولا شك في أن ما أثر عنكم من حكمة وتبصّر ومن مراس وتجربة ، وقيادة حكيمة رشيدة ستعيننا على الخروج من هذا الاجتماع الهام بأفضل النتائج لصالح بني الإنسان . كما أتوجه بالشكر إلى حكومة جنوب إفريقيا لاستضافتها الكريمة لهذا الملتقى .

السيد الرئيس ، حضرات السيدات والسادة ،

كلّ منا يدرك أن ما نحن بصدده اليوم أمرٌ صعبُ التحقيق ، ومعادلة دقيقة تترتب عليها التزامات وتنازلات صعبة ، ولكنها ممكنة ، إذا ما نحن وضعنا نصب أعيننا الأهمية المصيرية التي ينطوي عليها عملنا .

فقد أدركنا منذ أن وضع تقرير " برونديت لاند : " *Brunedet Land* عام 1985. أن سعي الإنسان نحو التقدم والتنمية ينبغي أن توضع له ضوابط تهدف إلى استمرار التنمية ودوامها من ناحية ، وإلى المحافظة على البيئة الطبيعية وسلامتها وعدم إتلافها وإفسادها من ناحية أخرى .

وقد عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي في شهر يونيو 2002م مؤتمراً وزارياً للبيئة ، وارتباطات ذلك بأمور التنمية ، وعبر عن انشغالات الدول الأعضاء السبعة والخمسين إزاء استمرار تدهور الأحوال البيئية في مناطق كثيرة من العالم ، وأبرز موقف الإسلام الواضح من البيئة والتوازن الطبيعي ، وحثه المستمر على احترام البيئة الطبيعية .

وقد قامت الديانة الإسلامية بالفعل منذ أربعة عشر قرناً - في هذا المجال - على اعتبارين أساسيين : فكرة أن الموارد الطبيعية على الأرض محدودة ينبغي عدم تبذيرها ، حيث جاء في القرآن الكريم : " وانا كل شيء خلقناه بقدر " ، والفكرة الثانية هي أن استعمال المصادر الطبيعية واستغلالها ينبغي أن يتم بكيفية مناسبة لا تنهك الطبيعة وتفسدها بما يضر بمصالح أجيال الغد ، وقد جاء في القرآن الكريم : "ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ، ولكن ينزل بقدر ما يشاء." و "يسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين" .

ومن الواضح أن هذين المثالين وغيرها كثير في الدين الإسلامي يحضّان على احترام الاعتبارين السابقين اللذين اعتمدهما تقرير "بروندت لاند" المذكور عام 1985م.

وقد جاء هذا التقرير ليوقظ الإنسان إلى فداحة ما دمر من البيئة الطبيعية الوحيدة المتوفرة له ، بعد زهاء أربعة قرون من الشطط والإسراف في الاستغلال العشوائي لمصادر الطبيعة في كل أرجاء العالم ، والذي قامت به الدول المتقدمة عموماً .

والمطلوب الآن هو أن يقوم العالمان المتقدم والثالث بالتضحية ببعض برامج التنمية في سبيل الحفاظ على التوازن البيئي ، وإبقاء البيئة سليمة للأجيال القادمة ، وإقامة شراكة عالمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، من خلال برنامج عمل مدروس تضمنته الأجندة 21 التي أقرت في مؤتمر ريو دو جانيرو عام 1992م .

ويبدو هذا الأمر المطلوب معقولاً ، بل تحتمه واجبات الحفاظ على المستقبل الجماعي والمصالح المشتركة لسكان الأرض . ولكن يبدو لكل ذي فطنة أيضاً أن

قاعدة الانطلاق لكلا العالمين المتقدم والنامي في هذه المعادلة غير متكافئة ، إذ أن معنى هذا أن يحتفظ العالم المتقدم بكل مكاسبه السابقة التي أوصلته إلى التقدم والرفاهية - مقابل تكريس تخلف العالم النامي بوضع شروط جديدة تكبح برامج تنميته لاعتبارات بيئية لم تفرض على الدول المصنعة أيام بناء تنميتها الاقتصادية .

وتقتضي العدالة أن يدخل على هذه المعادلة قدر كبير من التصحيح على شكل تنازلات من الطرف المستفيد لتدارك الحيف الذي سيحل بدول العالم النامي حين تطبيقها ، حيث إن دول هذا العالم ما زالت بحاجة إلى عمل الكثير لإطعام سكانها وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتنموية .

وقد أكد هذا تقرير الأمم المتحدة حول سكان العالم لعام 2001 حين أفاد بأن نصف سكان العالم البالغ تعدادهم 6.1 مليار نسمة ما يزالون يعيشون بأقل من دولارين في اليوم . فهل يعقل أن يعيش ما يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة اليوم في فقر مدقع ومطلق ، في وقت لا يسعى فيه العالم المتقدم كثيراً إلى إيجاد حلول لمشكلة الاستهلاك المفرط والتبذير العشوائي الذي يقوم عليه نمط حياته . وهل البشرية مستعدة لأن يكون فيها 6 ملايين فقير بحلول عام 2050 ، كما تدل على ذلك إحصائيات الأمم المتحدة كذلك ؟

ويبدو أن العالم المتقدم لا يبدي أي اهتمام حقيقي بهذه الأمور الخطيرة ، بل إن من المؤسف أن كثيراً من المبادئ والأهداف التي أقرها مؤتمر الأرض في ريو دو جانيرو لم يتم الالتزام بها . كما أنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على النموذج الإنتاجي الاستهلاكي والتبذيري السائد في الغرب ، والذي يريد الغرب نقله إلى بقية أرجاء العالم .

وعلى المرء أن يتساءل ، وهو يعالج موضوع التنمية المستدامة ، هل من المنطق أن تتساوى عملية تخريب البيئة بغرض المحافظة على نمط مجتمع استهلاكي تبذيري ، مع عملية تلويث البيئة بغرض كسب القوت من أجل البقاء على قيد الحياة ؟ لقد أوضح أحدث تقارير البنك الدولي أن ما بين 20 ألف و 40 ألف طفل ما يزالون

يموتون الآن يوميا دون سن الخامسة في البلدان النامية بسبب الفقر والجوع . كما أن من المعروف حالياً أن تلويث البيئة الناجم عن الأنشطة الصناعية وغيرها في العالم المتقدم ، يفوق أضعافاً كثيرة مجمل التلويث الذي يفرزه العالم النامي .

ويقع هذا بعد عشر سنوات على إقرار الأجندة 21 ، والمبادئ التي أقرت في مؤتمر الأرض ، والتي نصت على أن مبدأ القضاء على الفقر ، وضمان الأمن الغذائي يعتبران أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة .

وأمام هذه الوقائع ، فإنه لا بد لنا من الإلحاح على أن على عاتق الدول المتقدمة مسؤولية متميزة وواضحة في هذا المجال ، تقتضي منها تقديم تنازلات مستحقة لحسن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة ، إذ أن الدلالات والإحصاءات الرسمية ، تفيد بأن ما يتم الآن هو نقيض ذلك ، فالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية آخذة في التناقص المستمر منذ العقد الأخير ، في حين ما زال عبء المديونية يطبق بكيفية أشد على خناق كثير من الدول النامية ، ويعيق كل جهودها للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس ، حضرات السيدات والسادة ،

إن نظرة إلى العالم من زاوية سكان العالم الثالث ، الذين يتألف منهم معظم سكان الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، تبدي أن عالم اليوم ، قد أصبح بفعل تقدم المواصلات والاتصالات مجتمعاً واحداً ، ولكنه يعجّ بالمتناقضات ، ولا تضبط العلاقات بين الشعوب المختلفة فيه سوى القليل من القواعد . وهناك تفاوتات كبيرة بين هذه الشعوب ، نتيجة لتراكم الثروات في يد قلة قليلة منها بفعل ظروف تاريخية معروفة . ومن يمتلك المال يمتلك في الوقت ذاته السلطة والمعرفة والفكر وتكنولوجيا المعلومات وغير ذلك . ورأس المال العالمي هذا كثيراً ما يتجاوز حدود الدولة ، ولا يأبه كثيراً بأوضاع الدول الأخرى ، إذ لا مسؤولية له فيها ، كما أنه لا يأبه بأفاق التنمية فيها ، ولا يعير كبير اهتمام إلى اعتبارات الحريات أو الديمقراطية أو العدالة الاجتماعية في تلك الدول . والهدف الأول لمديري رؤوس

الأموال العالمية هو - كما يعرف الجميع - جني مزيد من الأرباح للمستثمرين ، في غياب تام عن مصالح الشعوب أو الدول التي تُستغلّ فيها تلك الأموال .

وأمام انعدام المسؤولية هذه ، وأمام التنامي الجامح لقوة رأس المال العالمي في تحريك الاقتصاد الدولي فهل يمكن للدول النامية حقاً - في ظل اقتصاد عالمي محرّكُه وهدفُه الوحيد تحقيق أكبر الأرباح للمستثمرين - وضع برامج اقتصادية تُعنى بالأوضاع الاجتماعية للناس وآفاقه المستقبلية ، وتُعنى بالطبيعة والبيئة والحياة على الأرض في الوقت نفسه ؟

السيد الرئيس ، حضرات السادة .

لقد أصبح الأساس المنطقي للتنمية المستدامة مفهوماً على نطاق عالمي ، ولكن الإرادة السياسية الحقيقية لتطبيق هذه التنمية من قبل الدول ما زالت غير واضحة ، إذ ليست هناك خطة شمولية لها ، بل إنها تسير وفق منهجية مجزأة مبعثرة بعيداً عن المستوى المطلوب للاندماج والشمولية . وقد أثبتت العولمة كذلك، أنها ليست علاجاً سحرياً للتنمية ، بل يبدو أن العولمة قد أطلقت العنان للمنافسة الشرسة غير المتكافئة بين أصحاب رؤوس الأموال العالمية ، ثم بين الدول المتقدمة والدول النامية ، بما ينعكس سلباً على أداء هذه الأخيرة . ومن هنا فأننا نرى أن العولمة

2000" ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً في بروكسيل عام 2000 ، " والمؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية " الذي عقد في مونتيري هذا العام .

وأنا واثق من أن هذه القمة سيمكنها ، أن تجد السبل والوسائل لتنفيذ ما اتفق عليه منذ أزيد من عشر سنوات ، بالطلب إلى كل طرف تحمل المسؤولية التاريخية المشتركة الملقاة عليه ، ضماناً لحياة الملايير من سكان هذا الكوكب ، وضماناً لاستمرار الحياة العادية والبيئة الطبيعية الصالحة فيه ، لتبقى هذه الأرض مأوى لأولادنا ولأجيالنا القادمة ، إذ قد دلت التجارب على أن التوازن البيئي الهش في الأرض لا يعرف الحدود الجغرافية بل تنعكس مضاعفات كل خلل فيه على كل أصقاع الأرض قريبها وبعيدها ، وعلى كل أبناء البشرية دون استثناء . فهل نحن جديرون بحمل هذه المسؤولية ، والنهوض بهذه الأمانة ؟ سؤال ستجيب عليه قراراتنا وأعمالنا .

وشكراً السيد الرئيس .